والكذب معا وهذا ليس الا حقيقية الانفصال وان حكم
في القضية بالتنافي بين جزئيها اي في الصدق فقط فالقضية
مانعة الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر فانه حكم
في هذه القضية بالتنافي بين الحجرية والشجرية في الصدق
فقط اي لا في الكذب لجواز ان يكون الشيء لا حجرا ولا
وانما سميت مانعة الجمع لاشتمالها على معنى منع الجمع
بين جزئيها في الصدق وان حكم في القضية بالتنافي
بين جزئيها في الكذب فقط اي لا في الصدق فالقضية
مانعة الخلو كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا
فانه حكم في هذه القضية بالتنافي بين ان لا يكون في البحر
وبين ان يغرق لا بين ان يكون في البحر وبين ان لا يغرق
لجواز ان يكون في البحر وان لا يغرق وانما سميت مانعة
الخلو لاشتمالها على منع الخلو بين جزئيها في الكذب
قال وقد تكون المنفصلات الخ اقول المنفصلات المذكورة

يتركب كل واحد منها من جزئين غالبا كما مر وقد يتركب من اكثر
من جزئين اما المنفصلة الحقيقية فكقولنا العدد اما ان يكون
او ناقصا او مساويا فانه حكم فيها بان هذه الجمع لا يجتمع على عدد
واحد ولا يخلو العدد عن احدها وهو فظ لان عين احد اجزاء
الحقيقة يستلزم نقيض الآخر لامتناع الجمع وبالعكس
لامتناع الخلو فلو تركب الحقيقة من ثلاثة اجزاء فصاعدا
يستلزم الخلف لانه في المثال المذكور وهو قولنا العدد اما
زايد او ناقص او مساو يلزم ان يستلزم كونه زايدا كونه غير
ناقص ويستلزم كونه غير ناقص كونه مساويا فينتج من
هذا ان يستلزم كونه زايدا كونه مساويا وقد كان بينهما منع
الجمع فيستلزم
الجمع لكون المنفصلة حقيقية هذا خلف وايضا يلزم ان
كونه غير زايد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا كونه
غير مساو وينتج من هذا ان يستلزم كونه غير زايد كونه
غير مساو وقد كان بينهما منع الخلو لكون المنفصلة حقيقية
هذا خلف بل الحق ان الحقيقية تركب غير حقيقية ومنفصلة كقولنا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)